

فصل

الدليل ما يتوقف عليه العلم والظن بنسب
 الحكم وهو اما عقلي او نقلي او مركب منهما
 وشروط العقل الاطر الا انعكاس خلافها
 لبعض الفقهاء في قوله لا يجبان وكل منها
 اما مفيد للقطع وهو الزهاني ونقسم
 الى برهاني علمي والى برهاني لانه او الظن
 وهو الامارة ونقسم الى طينية واعتقاد
 واللفظي بنيد اليقين وفاقا لا يكرز الفقهاء
 والمعتزلة صاحب الالباب والطول العيني
 اليقين اذا تواتر عندنا وخالف الفلاسفة
 والارسطي لتوقفه على احد الاحتمالان العشرة
 وهو عدم الاستسك والجاز والاضمار والتشد
 والتخصيص والتقديم والتأخير

الناسخ وعدم المعارض العقلي ونقل
 اللغة ونقل التصريف وهو ظني لان تباينه
 عدم الوجدان وهو لا يفيد الاظن عدمه
 والمبني على الظني ظني ولنا ان الاحتمال
 بلا دليل مطرح والافان الوثوق بادلة
 الشرعية ودخلها الشك وهي محفوظة
قال الرازي ولا يجوز الترجيح في الادلة
 اليقينية وقالت الخنيفة لليقين مراتب
 علم وعين وحق **ولا** يد في كل دليل من
 مقدمتين وهما كالتشاهد من عند الحكم
 الا انه يستحيل ان يكون اقل منها او اكثر
 وما يوجد من كثرة المقدمات دليل على
 البعض والمقدمتان اما علميتان او عينية